

قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥

بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه و قد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام (١٧ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٩) من
قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٩١ ، النصوص الآتية:

مادة ١٧ - للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في

المادة السابقة و يخطر المسجل بذلك بخطاب موسى عليه مصحوباً
بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الإقرار
للمصلحة.

و للمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ تسليم الإخطار فإذا رفض التظلم أولم يبت فيه خلال ستين
يوماً، يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى لجان التوفيق
المنصوص عليها في هذا القانون خلال الستين يوماً التالية لإخطاره
برفض تظلمه و ذلك بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول
يفيد رفض تظلمه أو لانتهاء المدة المحددة للبت في التظلم .
ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة
النزاع إلى لجان التوفيق خلال المواعيد المشار إليها.

وللمسجل الطعن في تقدير المصلحة أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صيرورته نهائياً
مادة ٢٩ - " تعفى من الضريبة كافة السلع و المعدات و الأجهزة و الخدمات المعنية في هذا القانون اللازمة للدفاع و الأمن القومي و كذلك الخامات و مستلزمات الإنتاج و الأجزاء الداخلة في تصنيعها.

و يصدر بتحديد السلع و الخدمات المعافاة وفقاً لحكم الفقرة السابقة قرار من وزير المالية."

الباب الثامن

التوفيق

مادة ٣٥ - " استثناء من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات و الأشخاص الاعتبارية طرفاً فيها إذا قام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها أو مدى خضوعها للضريبة ، و طلب صاحب الشأن إحالة النزاع إلى لجنة التوفيق في المواعيد المقررة وفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون فعلى رئيس المصلحة أو من ينيبه إحالة النزاع إلى اللجنة المذكورة كمرحلة ابتدائية خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بالطلب المذكور.

و تتكون لجنة التوفيق من عضوين تعين المصلحة أحدهما و يعين صاحب الشأن العضو الآخر.

و في حالة اتفاق العضوين يكون رأيهما نهائياً .

فإذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للعضو الذي يمثله أو إذا اختلفت أعضاء لجنة التوفيق المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع إلى لجنة التظلمات التي تشكل من مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً من غير العاملين بالمصلحة ، وعضوية كل من : ممثل عن المصلحة يختاره رئيسها ، و صاحب الشأن أو من يمثله ، و تصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع إلى عضوي لجنة التوفيق عند توافر المرحلة الابتدائية ، ومن ترى الاستعانة بهم من الخبراء و الفنيين .

و يعلن قرار اللجنة إلى كل من صاحب الشأن و المصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، و يكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ و يشتمل على بيان بمن يتحمل نفقات نظر التظلم . و في جميع الأحوال يحق لصاحب الشأن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره .

ويحدد الوزير عدد اللجان و مراكزها و دوائر اختصاصها و المكافآت التي تصدر لأعضائها و نفقات الإحالة إلى لجان التوفيق .

مادة ٣٩ - " لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية

القضائية الحق في الإطلاع على الأوراق و المستندات و الدفاتر و السجلات و الفواتير و الوثائق أيّاً كان نوعها المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون و ضبطها عند توافر دلائل على وجود مخالفة لأحكامه .

و لهم بإذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينيبه أخذ عينات محددة من السلع للتحليل أو الفحص.

و لا يعتبر إفشاء للسرية تبادل المعلومات و البيانات بين الجهات الإيرادية التابعة لوزارة المالية وفقاً للتنظيم الذي يصدر به قرار من وزير المالية"

(المادة الثانية)

"يضاف إلى قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه مواد جديدة بأرقام (٢٣ مكرراً، ٥٢ و ٥٣)، الآتي نصوصها:

مادة ٢٣ مكرراً - للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة عن قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق تحميله من هذه الضريبة على الآلات والمعدات و أجزائها وقطع الغيار التي تستخدم في إنتاج سلعة أو تادية خدمة خاضعة للضريبة وذلك عدا سيارات نقل الأفراد وسيارات الركوب إلا إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة

ويكون الخصم في حدود المستحق من الضريبة ويرحل ما لم يخصم إلى الفترات الضريبية التالية حتى يتم الخصم بالكامل

ويضع وزير المالية قواعد سداد الضريبة على الآلات والمعدات."

مادة ٥٢ - لوزير المالية بعد العرض على مجلس الوزراء وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين بمصلحة الضرائب على المبيعات في ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجازهم في العمل وذلك دون التقيد بأي نظام آخر ، وللوزير أن يخصص مبالغ للمساهمة في صناديق التعاون

الاجتماعي والادخار والصناديق المشتركة والأندية الرياضية الخاصة
بموظفي المصلحة

مادة ٥٣- يجوز لصاحب الشأن الذي يرغب في إتمام معاملة تترتب
عليها آثار بالنسبة إلى الضريبة العامة للمبيعات أن يتقدم بطلب إلى رئيس
المصلحة أو من ينيبه بإصدار بيان يبين موقف المصلحة بشأن تطبيق
أحكام هذا القانون على تلك المعاملة .

ويجب أن يتضمن الطلب جميع جوانب المعاملة المطلوب إصدار
البيان بشأنها ومراحلها المختلفة.

ويصدر رئيس المصلحة البيان المطلوب خلال ستين يوماً من تاريخ
طلبه وله طلب بيانات إضافية عن المعاملة خلال تلك المدة ، ويكون البيان
الذي يصدره رئيس المصلحة ملزماً لها ، ما لم تتكشف بعد إصداره
عناصر للمعاملة لم تعرض على المصلحة قبل إصدار البيان
وفى جميع الأحوال يعتبر عدم إصدار البيان المطلوب خلال المدة
المشار إليها رفضاً للطلب .

(المادة الثالثة)

يضاف إلى الجدول رقم (و) المرافق لقانون الضريبة العامة على
المبيعات المشار إليه بندان جديان برقمي (١١ ، ١٢) وذلك نقلاً من
الجدول رقم ١ (البندان ٣ ، ٤) المرافق لهذا القانون

"(١١) الجعة (البيرة) غير الكحولية

العبوة التي ترد للمصنع تحسب ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة وفقاً لنسب استهلاك تحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص أما العبوة التي لا ترد فتحسب قيمتها ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة

(١٢) مياه غازية وان كانت محلاة أو معطرة

العبوة التي ترد للمصنع تحسب ضمن عناصر التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة وفقاً لنسب استهلاك تحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص ، أما العبوة التي لا ترد فتحسب قيمتها ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة

تسرى ذات القيمة على المياه الغازية المنتجة بالمحلات العامة بنظام الخلط (البوست ميكس) وتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات المنتجة للشربات المستخدم في هذا النظام على أساس ما ينتج من كميات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات الفنية المختصة ، ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم لتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة

(المادة الرابعة)

يعفى من الضريبة العامة على المبيعات السلع الآتية :

الخبز بجميع أنواعه

(المادة الخامسة)

يستبدل بكلمة (التحكيم) كلمة (التوفيق) أينما وردت في قانون
الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالي لتاريخ نشره ويلغى كل ما يخالف أحكامه

يبصم هذه القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٣٠ مارس سنة ٢٠٠٥ م)

حسنى مبارك